

فكرة الهوية والانتماء عند الآسيويين (اليابان)

مسعود ضاهر *

الخصوصية الملتبسة للهوية اليابانية:

تعرضت النهضة اليابانية بشكل متواصل إلى مزيج من المدح والذم في آن واحد، فكال لها المديح مثقفون رفضوا مقولة المركزية الغربية في الحداثة والتحديث الكوني، ونسجوا حولها الأساطير التي تبرز خصوصية الهوية اليابانية وبرز تجلياتها: الأرض المقدسة التي لم تطأها أقدام الغزاة عبر التاريخ حتى سقوطها تحت الاحتلال الأميركي عام 1945م، والإمبراطور المقدس سليل الآلهة والأب الروحي لجميع اليابانيين، والثقافة اليابانية المتميزة، والشعب الياباني المتجانس، وقيم العمل، والعلم، والإنتاج، والتضامن، والتنظيم الجماعي، والقيم الخلقية.

بالمقابل، قدمت دراسات أخرى رؤية سلبية للهوية اليابانية قامت على المشاهدات العيانية، والمقالات الصحفية، وتقارير السفراء والقناصل الأميركيين والأوروبيين وغيرهم، وشددت دعائها على رفض خصوصية التجربة اليابانية في التحديث، فبدأت اليابان في كتاباتهم دولة تفتقر إلى الهوية والخصوصية، وأنها كانت مجرد دولة آسيوية تعيش في عزلة تامة عن العالم الخارجي إلى أن أجبرها الغرب على فتح موانئها لرياح التغيير، فخضعت لكل أشكال التغريب، والاقتراس السهل لمقولات الغرب، فقلد اليابانيون مؤسسات الغرب، وصناعاته، وسلعه لسنوات طويلة، ورأى بعضهم أن ما يسمى بخصوصية الهوية اليابانية ليست سوى تعبير عن مقولات القوميين اليابانيين المتطرفين الذين تذرعوا بحجج واهية لحجب الجنسية اليابانية عن آلاف الكوريين والعمال الآسيويين وغيرهم ممن أجبرتهم القيادة العسكرية اليابانية أو ظروف العمل على الهجرة إلى اليابان، فعملوا لدى الحكومات والاحتكارات اليابانية في ظروف صعبة للغاية، وتعرضوا لأسوأ أشكال الاستغلال دون الحصول على ضمانات صحية أو اجتماعية أو ثقافية، ثم حرما من الجنسية اليابانية رغم انقضاء عدة عقود تعاقبت خلالها أجيال متلاحقة داخل اليابان، فالحرص على نقاوة الهوية اليابانية هو حرص زائف؛ لأنه يعبر عن هوية يابانية منغلقة على ذاتها، وتخاف على المجتمع الياباني من التفكك في مواجهة رياح التغيير التي حملتها الحداثة الوافدة من الغرب، وزادت العولمة والدعوة إلى هوية عالمية جديدة من حدة أزمة الهوية اليابانية، وعدم قدرتها على مواجهة الثقافة الكونية أو ثقافة القرية الواحدة، فالمجتمع الياباني ليس بالمجتمع المثالي كما يزعم دعاة الهوية اليابانية؛ الخاصة بل تسيطر عليه

جماعات الياكوزا، أو المافيا اليابانية، وتعج ضواحي المدن اليابانية الكبرى بألاف المنبوذين في الوقت الذي يرفض فيه النظام الياباني تلبية مطالب الهويات التقليدية التي أخضعها بالقوة خاصة جماعة الإينو، وهي الهوية التاريخية للسكان الأصليين في جزيرة هوكايدو بشمالي اليابان، والتي تبلغ مساحتها قرابة ربع مساحة البلاد.

لكن هذه الآراء المتناقضة حول خصوصية الهوية اليابانية تتطلب قراءة مكثفة لتاريخ اليابان، وآدابها، وعاداتها، وتقاليدها، ونهضتها، في محاولة لفهم خصوصيتها الملتبسة كمزيج من التقاليد والثقافات الآسيوية والغربية في إطار دول آسيوية تزعم لنفسها ثقافة آسيوية واحدة، وتسعى إلى الوحدة السياسية على غرار ما قامت به دول الاتحاد الأوروبي.

يعتبر الجنرال ماك آرثر الأب الروحي للدستور الياباني الجديد للعام 1946م، ففاخر به أمام الإدارة الأميركية، واعتبرته اليابان دستوراً سلمياً مفيداً جداً لتطورها، فقد حظر عليها إعادة التسلح، وسهل نهوضها الاقتصادي بسرعة، واندماجها الطبيعي في محيطها الآسيوي.

ومدحته الصحافية البارزة روث بنديكت في كتابها المعروف: "الأقحوانة والسيف" الذي لاقى رواجاً كبيراً في اليابان وأمريكا منذ صدوره عام 1946، ونشر أدوين ريشاور - الذي ولد في اليابان ثم تولى منصب السفير الأميركي فيها ودفن في أرضها - كتابات منصفة عن اليابان خاصة كتابه "اليابانيون" الذي ترجم إلى العربية ونشر في سلسلة "عالم المعرفة"، وكتابه بالإنكليزية "تاريخ أمة"، واعتبر كتاب الباحث الأميركي المشهور إيرزا فوغل "اليابان في المرتبة الأولى" من الكتب الأكثر مبيعا لسنوات عدة في اليابان، وصنف كقصيدة مدح في تجربة النهضة اليابانية وخصوصية الهوية اليابانية.

ليس من شك في أن عدد الكتب التي امتدحت خصوصية الهوية اليابانية يقدر بالمئات، وهو على تزايد مستمر وفي مختلف اللغات، وتربى على تلك المقولة النظرية آلاف الباحثين المهتمين بالنهضة اليابانية في مختلف دول العالم. بالمقابل برز سيل من الكتب التي تنكر وجود هوية يابانية خاصة وتعتبرها مجرد أحلام رومانسية، داخل اليابان وخارجها، ويُعدُّ كتاب باتريك سميث: "اليابان، رؤية جديدة"، الصادر بالإنجليزية عام 1998م، وبترجمة عربية عن سلسلة "عالم المعرفة" عام 2001م من الكتب الأكثر تطرفاً في هذا المجال، فقد سار في الاتجاه المعاكس زاعماً تصويب الرؤية عن حقيقة الهوية اليابانية، ورأى أن ما قام به الجنرال ماك آرثر في اليابان يستحق الإدانة وليس الشكر، وأن كتابات بنديكت، وريشاور، وفوجل وغيرهم حملت الكثير من الخداع للشعب الياباني؛ لأنها أسهمت في تجميل صورة "المحتل الأميركي" من جهة، وصورة "الياباني المخادع" من جهة أخرى.

فدستور 1946 - برأيه - لم يجعل من اليابان بلداً ديمقراطياً كما توهم كثيرون؛ بل قطع الطريق على كل أشكال الممارسة الديمقراطية الحقيقية فيها، وهذا يفسر هيمنة الخواء

الديمقراطي في اليابان بعد أن صفت الإدارة الأميركية عن غالبية مجرمي الحرب السابقين، وسلمتهم مقاليد الحكم في اليابان، وبعد أن أوصلت القوميين المتطرفين إلى سدة الحكم شجعتهم على قمع المظاهرات الشعبية المعادية للوجود الأميركي في اليابان، والتي بلغت ذروتها في مطلع الستينات من القرن العشرين ضد القاعدة الأميركية في جزيرة أوكيناوا، ومرابطة أكثر من أربعين ألف جندي أميركي على أرض اليابان وفي موانئها البحرية؛ لذلك ندد بما أسماه صفقة مشينة عقدت بين الإدارتين الأميركية واليابانية لتنشيط الاقتصاد الياباني مقابل إبقاء اليابان تحت المظلة العسكرية الأميركية، فحققت تلك الصفقة نجاحا باهرا حتى انفجرت على شكل أزمت متلاحقة ما زالت تعصف باليابان منذ العام 1993م.

وسرعان ما تكشفت "المعجزة الاقتصادية" عن "اقتصاد الفقاعة" غير المؤهل للاستمرار طويلا بسبب غياب الاستقرار السياسي الناجم عن غياب الديمقراطية السليمة، فقد دعم الأميركيون الحزب الليبرالي الديمقراطي الذي حكم اليابان منفردا منذ العام 1955م حتى عام 1993م، ثم شاركت أجنحة منه الحزب الاشتراكي في الحكم في الفترة الممتدة ما بين 1996 - 1993م والتي انتهت بتفكك الحزب الاشتراكي وزواله ليعود الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى التفرد بحكم اليابان. وبعد أن خرج هذا الحزب من الحكم في نهاية 2009م لم يصمد زعيم الحزب الاجتماعي الياباني هاتوياما- وهو حفيد رئيس وزراء سابق كان من أركان الحزب الليبرالي الديمقراطي- لأكثر من ثمانية أشهر في رئاسة الحزب والوزارة، فاضطر إلى الاستقالة تاركا وراءه حزبا مرتبكا تعرض لهزيمة قاسية في الانتخابات النصفية التي جرت في أواسط تموز 2010م، فاحتل الحزب الليبرالي الديمقراطي وحلفاؤه 132 مقعدا مقابل 110 للحزب الديمقراطي الاجتماعي الحاكم. وهو يستعد للعودة المظفرة إلى حكم اليابان مجددا، وهي ظاهرة خاصة في ممارسة الديمقراطية على المستوى العالمي، فقد تحكم حزب واحد بمقدرات اليابان من طريق الممارسة الديمقراطية المعتمدة بأجلي مظاهرها، وهو المدافع الأول عن مقولة فرادة اليابانيين وخصوصية الهوية اليابانية.

مما يؤكد على أن مقولات المركزية الغربية- بجناحيها الأميركي والياباني- لم تستطع نفي الخصوصية اليابانية ومقولاتها النظرية عن الهوية، والفرادة، والأرض المقدسة، والإمبراطور الإله، والشعب المتجانس، وإبدال الصراع الاجتماعي بالتعاون والتضامن بين اليابانيين، والتركيز على العمل الجماعي وليس الفردي. وهي لم تبد الاهتمام الكافي بتحليل السياسة البراغمية المتأصلة في نفوس اليابانيين- أفرادا ومؤسسات- وقدرة الياباني على الإنتاج الكثيف في مرحلتي السلم والحرب، ونجحت اليابان فعلا في تجاوز الأزمات الحادة بالوحدة الوطنية، وتغليب مصالح اليابان العليا على المصالح الفردية، وتعزيز القيم الإيجابية في المجتمع كقيم العمل، والإنتاج، والتعاون، والتضامن، والتكافل، والمشاركة في الأمن الذاتي، والخدمات الجماعية التطوعية، ودعم الأسرة، والخدمة الصادقة في الشركة أو المصنع، وتعزيز العيش المشترك بين اليابانيين، وغيرها،

بالإضافة إلى الابتعاد عن الأعمال التي تسيء إلى سمعة الإنسان الياباني كالجريمة، والسرقة، والكذب، والغش، والإساءة إلى العائلة، وتعريض مصالح الشركة للخطر، وتهديد أمن اليابانيين، والمشاركة في أعمال في الخارج تسيء إلى صورة اليابان واليابانيين وغيرها.

نخلص إلى القول بأن مشكلة تحديد الهوية اليابانية تكمن في تغييب الباحثين اليابانيين أنفسهم للسمات الثابتة الدالة عليها، فلدى اليابانيين تقاليد خاصة وليس هوية خاصة كما يقول الروائي الياباني المشهور موراكامي، فتحديد الهوية ينطلق من التميز بين الأنا والآخر، و"نحن" و"هم". وهذه مسألة صعبة التحديد في المجتمع الياباني الذي تأسس على مقولة "الشعب المتجانس" وليس المختلف، ففي اليابان جميع الناس متشابهون، ويتبعون تقاليد موروثة توحد في ما بينهم. وباستثناء دراسات الماركسيين اليابانيين -التي تروج للصراع الاجتماعي، أو صراع الطبقات- يتعالى غالبية الباحثين اليابانيين عن الانقسام الاجتماعي، ويروجون للمجتمع الموحد.

وقد تمسكوا ببعض مبادئ الفلسفة الكونفوشية التي ركزت على السلم الاجتماعي، ونبذ الحرب، والتمسك بالقيم الأخلاقية، واعتمدت مبادئ بسيطة وواضحة في العلاقات الإنسانية بنيت على احترام الصغير الكبير، والمرأة للرجل، والتلميذ للمعلم، والخادم للسيد، والمواطن للإمبراطور بصفته الحاكم الأعلى أو من يمثله، وبعد انخراط اليابان في عالم الحداثة من موقع الفاعل فيها وليس المتلقي لسلبياتها، حافظت قدر المستطاع على تقاليدها الإيجابية، وجمعت بين خصوصية الهوية الموروثة وموجبات الهوية الجديدة المنفتحة التي كانت من أبرز ثمرات مجتمع المعرفة، وتبنت الحريات العامة والخاصة في إطار نظام ديمقراطي تأسس على دستور سلمي، وعلى مقولات الانفتاح، والتسامح، والاعتراف بحق الاختلاف، والتنوع، وبناء المواطنة المسؤولة. وشاركت بفاعلية في نشر العلوم العصرية، والتكنولوجيا المتطورة، وثورات العلم والإعلام والإعلان والتواصل. وانخرطت بشكل مدروس في الثقافة الكونية، ونجحت في حماية ثقافتها وتقاليدها الموروثة من الانهيار تحت وطأة المبالغة في التوقع على الذات والخوف من الانفتاح على الآخر، أو الاقتباس السهل المفضي إلى التغريب والاستيلاء وغياب الخصوصية الوطنية والهوية الثقافية أو الحضارية، ولعبت اللغة اليابانية دور صمام الأمان في حماية خصوصية الثقافة اليابانية، فاللغة وعاء الثقافة والفكر والمعرفة، وعنصر مساعد في بناء التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة، وأداة للتواصل الثقافي مع التراث الإنساني في جميع تجلياته، ومع الثقافات الأخرى. وتنبه اليابانيون منذ بداية نهضتهم الأولى إلى أن إهمال اللغة الأم، أو تغليب لغة أجنبية عليها في مجالي التعليم والتواصل، يقود بالضرورة إلى تبعية ثقافية تفقد اليابانيين تراثهم القديم وهويتهم الثقافية المميزة.

إشكالية الفرادة والخصوصية في الهوية اليابانية:

رغم سنوات الاحتلال الأميركي لليابان ما بين 1945-1951م، لم تستطع الإدارة

الأميركية أن تفرض على اليابانيين ثقافة التغريب المفضي إلى الاستيلاء وفقدان الهوية والخصوصية، وجل ما قبلوا به من الإصلاحات الأميركية كان مما اعتبروه ثمرة نضالات طويلة قام بها اليابانيون قبل حروبهم غير المبررة ضد جيرانهم الآسيويين، والتي أدت إلى سقوط اليابان تحت الاحتلال الأميركي، فقد ناضل اليابانيون طويلا لتعديل الدستور الإمبراطوري لعام 1989م بعد إن شكل غطاء للاحتكارات اليابانية والنزعة التوسعية للعسكر تاريا اليابانية، وقدموا وثائق دامغة تؤكد على أن معظم بنود الدستور السلمي الذي فاخر بوضعه ماك آرثر منشورة في المقترحات التي تقدمت بها القوى الديمقراطية اليابانية لتعديل الدستور القديم، ودفعت الثمن غاليا من القتل والتشريد والسجن في ظل حكومات الإمبراطور مايجي وخلفائه من بعده، وما زالت هذه القوى تتمسك بتلك التعديلات بعد أن تنكر الأميركيون لدستور اليابان السلمي وساندوا الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم وأحزابا أخرى في معركة تعديل المادة التاسعة من دستور 1946م الذي حول اليابان من بلد تقوده هوية قومية متطرفة إلى بلد مسالم ومنفتح على جميع التيارات الآسيوية والكونية، فالغاء تلك المادة أو تعديلها يسمح بعودة اليابان إلى التسلح، واستخدام السلاح خارج حدودها، وهو ما رفضته بشدة القوى الديمقراطية اليابانية ونجحت في حمايته حتى الآن. وبالتالي، فالدستور الجديد لم يفقد اليابان هويتها ليجعلها محمية أميركية كما يزعم معارضو الهوية اليابانية؛ بل حمى اليابان من تجدد النزعة العسكرية اليابانية، وتحويل ثمرات الحداثة مجددا لصالح الاحتكارات اليابانية، فوظفت ثمرات التحديث في خدمة الشعب الياباني والمجتمع الياباني طوال الستين سنة الماضية، ويناضل الديمقراطيون اليابانيون لتطویر دستورهم وفق إرادتهم القومية المستقلة، على أن يسمح لهم بالدفاع عن أنفسهم بالوسائل التي يرونها مناسبة، ومنها الوسائل العسكرية، مع رفض صارم لعسكرة الدولة والمجتمع في اليابان، ولا يجوز أن تبقى اليابان قزما عسكريا بعد أن تحولت إلى عملاق اقتصادي احتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي، ويحتل المرتبة الأولى في صناعة الروبوت و سلع إلكترونية أخرى. واليابان هي الدولة الوحيدة التي ما زالت تحكمها اتفاقيات الحرب العالمية الثانية المجحفة، وما زالت تخضع لها بعد أن تخلصت منها ألمانيا التي كانت في وضع مشابه.

لكن المأزق الراهن للهوية اليابانية ينبع من صعوبة الجمع بين الأصالة والحداثة، وهي مسألة بالغة التعقيد يصعب تطبيقها على المدى الزمني الطويل، فقد حولت إصلاحات الإمبراطور مايجي اليابان إلى دولة عسكرية قوية، وصناعية متطورة، فردّ الأميركيون بإصلاحات موازية على النمط الغربي كان هدفها إلزام السلطات اليابانية بتنفيذ حق الاقتراع، ونشر الحريات الأساسية للمواطن الياباني، وتحرير المرأة، وتخفيف قيود العمل، والمساواة بين الجنسين، وتحويل فقراء الأرياف إلى ملاك وغيرها، فرفض اليابانيون تنفيذ القرارات الأميركية التي كانت تتعارض مع تقاليدهم الموثقة، وجاراهم الأميركيون في مراعاة شعورهم الوطني احتراما للخصوصية اليابانية، ونظرا لحاجتهم المستجدة إلى اليابان.

فتخلوا عن الحكم العسكري المباشر لليابان بسبب التبدلات الإقليمية المتسارعة في تلك المنطقة، خاصة بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين عام 1949م، وانفجار الأزمة الكورية في العام 1950م.

تحولت اليابان من عدو الأمم في نظر الأميركيين إلى صديق دائم ثم حليف استراتيجي، وأبدلوا الاحتلال بمعاهدة عسكرية وضعت اليابان تحت الحماية العسكرية الأمريكية المستمرة حتى اليوم. مع ذلك، تحرر اليابانيون من ضغوط الإملاءات الأميركية وعادوا إلى تمجيد صيغتهم السابقة في التركيز على خصوصية الهوية الثقافية المميزة، وفرادة تجربتهم في التحديث التي أقامت التوازن بين الأصالة والمعاصرة؛ لكن الصراع ما زال محتدماً داخل الهوية اليابانية بين المقولات التي نشرتها إصلاحات مايجي، وشددت فيها على خصوصية الهوية اليابانية القائمة على العمل الجماعي واحترام التقاليد الموروثة، وبين القيم الجديدة التي دخلت اليابان مع الإصلاحات الأميركية، وتم التركيز فيها على استقلالية الفرد لتحريره من ضغوط العائلة أو الجماعة، وقد عبر أوسكار وايلد عن خصوصية اليابان المتخيلة منذ العام 1889م بقوله: "الحق أن اليابان كلها ليست إلا اختراعاً خالصاً، لا يوجد بلد كهذا، ولا يوجد أناس كهؤلاء". فالشعب الياباني كغيره من شعوب العالم، يعاني من مشكلات يومية، ونفسية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية.

لكنه تميز عن الشعوب الأخرى بقدره فائقة على الصمود في مواجهة الأزمات، والرد الإيجابي على التحديات، والقدرة على التضامن الجماعي والإنتاج الكثيف في حالتها السلم والحرب، وهنا تكمن خصوصية الهوية اليابانية، فاليابان- قبل الاحتلال الأميركي وبعده- تحولت إلى ند حقيقي للغرب. ويشعر الإنسان الياباني بأن نظامه السياسي يسمح له بإشباع حاجاته الأساسية كمواطن حر في دولة قوية وغنية، وذلك يتطلب تحليل خصوصية الهوية اليابانية على ضوء تاريخها، وتعريف العلاقة الوثيقة بين السلطة التي قادها إمبراطور واحد أو غالباً ما تزعمها حزب حاكم واحد، وبين التطرف القومي لدى اليابانيين. بالإضافة إلى تحليل التناقض المستمر بين ذهنية سكان المدن اليابانية الذين يميلون إلى الانفتاح على الخارج مقابل تمسك الريفيين بالتقاليد الموروثة، وأصرت الإدارة اليابانية على رفض الجنسية الملتبسة من خلال عدم منحها للوافدين الجدد إلى اليابان، مما ساعد على انطواء الياباني على ذاته دون رفضه للآخر، وهي سمة خاصة بسكان الجزر اليابانية الذين عانوا من العزلة عن العالم الخارجي لأكثر من قرنين ونصف القرن، ولم يفتحوا على العالم الخارجي إلا مكرهين وتحت التهديد الأميركي لهم بفتح موانئهم بالقوة العسكرية.

نخلص إلى القول بأن اليابانيين بمقولة الخصوصية أو الفرادة اليابانية، والاستمرار في لعبة التاريخ المؤدلج بين القيادتين الأميركية واليابانية نظراً لكثافة المصالح المشتركة بين القوى المسيطرة والشركات العابرة للحدود في كل منهما. وأظهرت الإدارتان الأميركية واليابانية طوال نصف قرن مضى عن حرص شديد على حماية الحرية الفردية، والديمقراطية، والحقوق الأساسية للمواطن الياباني. وبعد أن نجح اليابانيون في نهضتهم الأولى على خلفية إصلاحات الإمبراطور مايجي وتقاليدهم الموروثة، وفي نهضتهم الثانية

على خلفية إصلاحات ماك آرثر والانفتاح القسري على قيم الثقافات الغربية، حافظت اليابان على فرادتها، وتقاليدها، وتجانس شعبها، وهويتها الثقافية المتميزة، وذلك يتطلب وقفة مطولة لإبراز فرادة الهوية اليابانية في كلتي المرحلتين.

خصوصية الهوية اليابانية:

شهدت اليابان مخاضاً عسيراً في تحولها من دولة فيودالية تحكمها عادات وتقاليد الساموراي- وهي القوى العسكرية الوحيدة التي كانت تمتلك السلاح في المجتمع الياباني التقليدي- إلى دولة مركزية عصرية يحكمها إمبراطور من سلالة الآلهة، ويحميها جيش قوي، ولديها شرائح واسعة من كبار التجار والصناعيين، وطبقة وسطى عريضة، وأعداد كبيرة من العمال والفلاحين والمنبوذين أو المهمشين. تبلورت الهوية اليابانية عبر مقولات سياسية ذات خصوصية واضحة المعالم، واستعادت الدراسات اليابانية على الدوام مقولات ثابتة تعبر عن تلك الهوية وفق نظرية الكوكوتاي okutai أو قداسة الأرض اليابانية والإمبراطور الياباني من جهة، ومقولات النيهون جين رون Nihon Jin Ron أو القومية اليابانية المتشددة التي كانت ترفض إعطاء الجنسية اليابانية لأي أجنبي من جهة أخرى.

وعلى خلفية إصلاحات الإمبراطور مايجي 1868-1912م وخلفائه من بعده عرفت اليابان سلسلة طويلة من الاقتباسات النظرية عن مقولات الثقافة الغربية التي كادت تعرضها لمخاطر التغريب عبر تبني مفاهيم الهوية المنفتحة السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وبرزت أحياناً تيارات يابانية تدعو إلى التخلي عن التراث الياباني التقليدي بكامل رموزه أي اللغة، والآداب، ونظام التعليم، ونمط الحياة الاجتماعية وغيرها، ودعا بعض المفكرين اليابانيين صراحة إلى تبني الحرف اللاتيني، وأشكال السكن والطعام واللباس السائدة في الغرب، واعتبر بعضهم أن الحداثة تراث غربي محض لا تتسخ في دولة حديثة خارج أصولها الغربية إلا إذا تخلت تلك الدولة بالكامل عن موروثها القديم، واعتمدت الأشكال الغربية بحذافيرها، وفي مختلف المجالات، فتعرضت محاولات التغريب لانتقادات شديدة من جانب القوى الأساسية الفاعلة في المجتمع الياباني. فقد أمنت بأن التحديث شيء والتغريب شيء آخر، وأن بإمكان اليابان الاستفادة من جميع العلوم العصرية مع الاحتفاظ بكامل تراثها اللغوي، والثقافي، والفني بالإضافة إلى عاداتها وتقاليدها الموروثة، فانتهت عملية الاقتباس عن الغرب بتبني الكثير من نتاجه التكنولوجي والقليل من أنماطه السلوكية والاجتماعية والسياسية والثقافية والفنية.

صمدت اليابان في مواجهة إغراءات الهوية المنفتحة بعد سلسلة طويلة من الإصلاحات الداخلية على مختلف الصعد، وتحولت إلى واحدة من أقوى دول جنوب وشرق آسيا؛ مما سمح لها بتعديل الاتفاقيات التجارية القديمة المجحفة أو المذلة لسنوات 1857-1854م، وتوقيع اتفاقيات جديدة من موقع الندية، وكانت أولها اتفاقية جديدة للتجارة والملاحة بين

اليابان وبريطانيا في 19 تموز 1894م، والتي فتحت الباب واسعا أمام اليابان؛ لكي تتعامل مع أقوى الدول العالمية من موقع المساواة والندية، مع الاحتفاظ بهويتها اليابانية وتقاليدها الموروثة، ويعود الفضل في تحقيق تلك الخصوصية إلى تبني مقولة التوازن الدقيق بين الأصالة والمعاصرة التي عبرت عنها انتصارات الجيش الياباني، الذي استوعب الأسلحة الحديثة وطورها بسرعة مذهلة بعد أن حافظ على تقاليده الموروثة في الانضباط الصارم، والتضحية في سبيل الوطن، وعلى خلفية تقاليد الساموراي والانفتاح على التكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية والإدارية تحول الجيش الياباني على مشارف القرن العشرين إلى واحد من أكثر جيوش العالم كفاءة قتالية، وباتت اليابان قبيل الحرب العالمية الثانية الدولة صاحبة النفوذ الواسع في منطقة جنوب وشرق آسيا، وزادت مناطق سيطرتها مرات عدة عن حجم مساحتها الجغرافية المعترف بها دوليا.

لكن اليابان سقطت تحت الاحتلال الأميركي بعد قصفها بقنبلتين نوويتين ما زالتا حتى الآن الاختبار الوحيد لهذا السلاح المدمر والمشوه للجنس البشري وللبيئة الجغرافية وقد تعلم اليابانيون الكثير من تجربتهم الأولى في التحديث، الغنية بالدروس والعبر ونجحوا في بناء نهضة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية أكثر غنى وتنوعا من الأولى، ولعبت الهوية اليابانية المتميزة الدور الأساسي في النهضتين.

وبدا واضحا أن محاكاة المثال الياباني في التحديث مسألة صعبة للغاية، لا بل مستحيلة؛ لأنه نتاج نظام من القيم اليابانية الموروثة، والمؤسسات المتطورة ذات الكفاءة العالية، والقيادة المتميزة، والقدرة على التصدي لتحديات التحديث، وقبول حتمية التغيير وما يترتب عليه من نتائج، والانفتاح على العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، وإقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة، وتوليد نوع من المؤسسات القادرة على المنافسة والتعاون في آن واحد، وتبني ثقافة سياسية تقوم على التوافق والتجانس والمشاركة الداخلية وتغليب لمصلحة اليابان العليا على مصالح الشركات والأفراد، مما أضفى على التجربة اليابانية طابع الفرادة، أو الخصوصية التي بنيت على مقولات تمجد الهوية اليابانية المتميزة، والشعب الياباني المتجانس، وقداسة أرض اليابان وإمبراطورها. ولعل أبرز سمات الهوية اليابانية التقليدية التي استمرت بقوة بعد إصلاحات المايجي وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية هي التالية:

أ - بناء الوحدة الداخلية المتينة على أساس قدسية الأرض اليابانية والالتفاف حول الإمبراطور كرمز مقدس لوحدة اليابان في مختلف الحقب التاريخية، ورفض الحروب الأهلية، وهي السمات الأساسية لنظرية الكوكوتاي Kokutai.

ب - التشديد على تجانس الشعب الياباني كشعب واحد منذ أقدم العصور دون الالتفات إلى الفوارق العرقية والدينية والاجتماعية، وهذا ما عرف بنظرية Nihon Jin Ron أو التعصب الشديد للقومية اليابانية.

ج - تبني شعار الإمبراطور مايجي في الإصلاح، والذي يمكن إيجازه ببناء الإمبراطور

إلى اليابانيين: "الحقوا بالغرب وتجاوزوه".

د- التمييز بين تكنولوجيا وعلوم الغرب من جهة، وفلسفته وآدابه وتقاليده وثقافته من جهة أخرى، وهذا ما عبرت عنه السياسة الإصلاحية في عهد المايجي بشعار: "العلوم غريبة أما الروح فيابانية"، وتجلت مفاعيله العملية بالانفتاح الكامل على العلوم والتكنولوجيا الغربية، مع التمسك بأسس وتقاليد الثقافة اليابانية الموروثة، كذلك حرص الإمبراطور مايجي على تعميم فكرة المساواة بين اليابانيين دون تجاهل الموروث التاريخي الذي بقي حيا في أذهان أبناء الساموراي وأحفادهم، فعين حكام المقاطعات الجدد من مختلف الشرائح الاجتماعية متوخيا في التعيين تعزيز وحدة اليابان المركزية، والولاء للإمبراطور، والكفاءة الشخصية دون الأخذ بعين الاعتبار النسب الرفيع أو الانتماء لأسر عريقة من الساموراي، فأحدثت التعيينات ارتياحا كبيرا لدى غالبية اليابانيين، وأيقنوا أن الجميع باتوا متساويين في الحقوق والواجبات بعد أن وافقت جميع أسر الساموراي طوعا على التخلي عن كثير من امتيازاتها ومظاهرها التقليدية السابقة، ووضعت نفسها تحت تصرف الإمبراطور الذي استفاد إلى الحد الأقصى من طاقاتها الثقافية والإدارية والاقتصادية، وتم توظيفها لمصلحة اليابان العليا عبر بناء وحدة داخلية متينة وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية.

نتيجة لذلك لم تشهد اليابان في تاريخها الحديث ثورات دموية بين الطبقات الاجتماعية، خاصة بين القديمة منها التي تعود بأصولها إلى عائلات الساموراي والحديثة كالبورجوازية التي نشأت من أصول تجارية وحرفية، وأسهم التداخل السلمي بين الطبقات على قاعدة إصلاحات المايجي في ولادة وحدة اجتماعية صلبة كما سهل ولادة بورجوازية وطنية من أصول الساموراي أكثر من باقي الشرائح الاجتماعية. علما أن أسر الساموراي الأرستقراطية ضمت الأفراد الأكثر ثقافة آنذاك في المجتمع الياباني التقليدي، وأبناء هذه الأسر هم الذين احتضنوا طوعا أو لاد الفقراء اليابانيين، وأسهموا في تعليمهم، وأرسلوا المتفوقين منهم في بعثات علمية للتخصص في الخارج، وأفسحوا المجال أمام أصحاب الكفاءة لتولي أعلى المراكز الإدارية في الدولة، ورحبوا بتزويج بناتهم من المتفوقين من أبناء الفقراء دون الالتفات إلى نسبهم الاجتماعي، باستثناء فئة المنبوذين الوضيعة، وتضمنت الإصلاحات مبادئ أساسية أبرزها: أن جميع القرارات تتخذ بعد نقاش جماعي مع توخي الدفاع عن المصلحة العليا لليابان بالدرجة الأولى، وأنه لا فرق بين أعلى وأدنى في صفوف الشعب الياباني؛ بل الجميع متساوون مع الحفاظ بدقة على التراتبية الاجتماعية السائدة، وكان من الضروري توحيد السلطتين العسكرية والمدنية في يد الإمبراطور، بهدف حماية حقوق جميع الطبقات الاجتماعية والمصلحة اليابانية العليا معا، وكان عليها التخلي عن التقاليد القديمة والعمل على إظهار مساواة طبيعية وحقيقية بين جميع اليابانيين دون تمييز، واكتساب العلوم العصرية في أي مكان بالعالم واستخدامها في بناء دولتها القوية.

لاقت تلك الأفكار الإصلاحية الترحيب الحار في مجتمع كانت تسوده التراتبية المنزمنة

في كل أشكال الانقسام الاجتماعي في المسكن, واللباس, والتعليم, والسلوك, واعتبر قرار المساواة بين جميع اليابانيين بمثابة ثورة اجتماعية حقيقية قادها الإمبراطور من الأعلى لإضفاء طابع جديد على الهوية اليابانية, وقد ضمن ولأشرائح الساموراي المختلفة ومشاركتها في حكم الدولة المركزية العصرية على أسس جديدة, فتخلوا طوعا عن الكثير من امتيازاتهم السابقة, وشاركوا بحماس في بناء دولة حديثة عصرية تعطي الأفضلية في قيادتها للكفاءة, والعلم, والإخلاص في العمل, والتفاني في خدمة الإمبراطور واليابان, وطبقت تلك الإصلاحات في القطاعين العام والخاص على حد سواء, ولم يظهر تعارض تنافسي بينهما؛ بل تنافس مشروع هاجسه الأساسي الحفاظ على مصلحة اليابان العليا, وتغليبها على ما عداها من المصالح الفردية والطبقية, ووجدت الهوية اليابانية الجديدة سندا قويا لها بقيام التكتلات الاقتصادية والمالية الكبيرة كركيزة للنهضة اليابانية, في هذا السياق تشكلت "الزاياتسو" كمنظمة اقتصادية ومالية تضم الاحتكارات اليابانية الضخمة منذ أواخر القرن التاسع عشر, وكان قادتها على علاقة مباشرة ووطيدة مع الإمبراطور مايجي. ولعبوا الدور الأساسي في التحديث الاقتصادي والصناعي والعسكري والمالي في اليابان, ويعود الفضل إلى هذا الكارتل الاقتصادي الضخم في إنشاء سكك الحديد, وخطوط المترو, والنقل البحري, واستغلال المناجم, وتأسيس البنوك, والمصانع الحديثة, وشركات التأمين والتسليف, وغيرها, ولعبت كذلك دورا كبيرا في تمويل البعثات العلمية إلى الخارج, واستقدام الخبراء الأجانب إلى اليابان, وتمويل الأبحاث العلمية لتطوير الإنتاج الصناعي, واستغلال الموارد الزراعية بالطرق الحديثة, وتطوير وسائل النقل بين الأرياف والمدن. لكن قادة الاحتكارات حرصوا إمبراطور اليابان على القيام بأعمال عسكرية ضد الصين وكوريا لتوسيع السوق أمام السلع والرساميل اليابانية, وكان لها الدور الأساسي في تحديث الجيش والأسطول والأسلحة اليابانية, وضمت جزيرة هوكايدو بكاملها وأحققتها باليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر, إلى جانب عدد كبير من جزر الكوريل وغيرها, وساعدت الانتصارات السريعة التي أحرزها الجيش الياباني على الجيوش المجاورة اليابان على فرض نفوذها العسكري والاقتصادي على دول الجوار, وحدثت من تحرك الأساطيل الأجنبية في بحار جنوب وشرق آسيا, وطوت جميع المخططات الاستعمارية الغربية التي كانت قد تم تحضيرها لاستكمال الهيمنة على كامل دول المنطقة, فأصبحت اليابان خصما عنيدا وواحدة من أعتى الإمبرياليات العالمية على مشارف القرن العشرين, وازدادت فيها النزعة العسكرية حدة, واتسمت الهوية اليابانية الجديدة بالقسوة والعنف ضد الديمقراطيين اليابانيين, وضد الدول والشعوب المجاورة لليابان.

هوية يابانية مسالمة ومرتبكة بعد الحرب العالمية الثانية:

سقطت اليابان تحت الاحتلال الأميركي في نهاية الحرب العالمية الثانية بعد تصدع الجبهة الدولية التي كانت تشكل اليابان جزءا منها طوال سنوات الحرب, ومن موقع سيطرتها العسكرية المباشرة على اليابان وضعت الولايات المتحدة في رأس أهدافها

ضرب ركائز القوة في النهضة اليابانية، والتعصب الشديد للقومية اليابانية، وبادرت إلى إحداث تبدلات جذرية في بنية الفكر السياسي الياباني أبرزها: إلغاء طابع القداسة عن الإمبراطور وإجباره على الاعتراف بذلك، وتحويله إلى سلطة رمزية في نظام سياسي جديد بعد نقل جميع الصلاحيات الدستورية إلى البرلمان المنتخب من الشعب، والصلاحيات التنفيذية إلى حكومة ديمقراطية تخضع لرقابة البرلمان وليس لإرادة الإمبراطور، وحلت جميع التنظيمات السياسية التي تمجد الإمبراطور، أو تقدر الأرض اليابانية، أو تتبنى نظرية الكوكوتاي ومقولات التعصب القومي الياباني. لم يكن بمقدور اليابانيين مقاومة ضغط القوى المنتصرة بزعماء الولايات المتحدة الأميركية التي رفعت شعار: "تجريد اليابان من سلاحها، وإدخال مبادئ الديمقراطية إلى المجتمع الياباني"، فقبلوا بهذين المبدأين إلا- أنهم رفضوا بشدة تنفيذ أي بند ينتقص من سيادة اليابان واستقلالها، أو يسيء إلى تراثها الثقافي أو الحضاري، وتظهر الوثائق الأميركية مقاومة اليابانيين الشرسة ما بين 1947-1949م لإدخال تعديلات جذرية على بنية اللغة اليابانية بهدف تبسيطها، أو كتابتها بالحرف اللاتيني، أو تعديل نظام التعليم السائد في اليابان وتحويله إلى النمط الغربي، ورفضت نقابات المعلمين التعاون مع اللجان الأميركية المكلفة بالتعديلات، ووافقت فقط على تعديلات رأتها مفيدة لتطوير نظام التعليم الياباني. كانت صلابة البيروقراطية والنقابات اليابانية في الدفاع عن مصلحة اليابان العليا لا نقل عن صلابة الجيش الياباني في المعارك واستعداده الدائم للقتال حتى النفس الآخر وصولاً إلى الانتحار رافضاً الاستسلام، كما أن مؤسسات المجتمع المدني اليابانية لعبت الدور الأساسي في تحصين المجتمع الياباني، ومنع تنفيذ أية تنازلات قد تضطر القوى السياسية اليابانية لتقديمها تلافياً للضغوط الخارجية، وأصر اليابانيون على إدخال تعديلات مهمة على الدستور الياباني الجديد الذي نشر معدلاً في 3 أيار 1947م. رحب اليابانيون بالدستور الجديد وما زالوا يتمسكون ببنوده حتى الآن، فقد أعطى اليابان هوية مسالمة بدل الهوية العسكرية التي أرعبت- ولسنوات طويلة- الديمقراطيين اليابانيين من جهة، وجميع الشعوب الآسيوية المجاورة من جهة أخرى، وساعدهم الدستور السلمي على التخلص من صيغة حكم أوتوقراطي كما جسده الإمبراطور بصلاحياته المطلقة، ورحبوا بمبدأ تحويل الإمبراطور إلى رمز لوحدية اليابان وسيادتها دون أن تكون له صلاحيات سياسية أو إدارية مطلقة كما في السابق، وضمن الدستور الجديد مبدأ سيادة الشعب المطلقة، والحريات الأساسية على أنواعها، وحقوق الإنسان في العلم، والعمل، والنشر، والاجتماع، والتظاهر، وتأسيس الأحزاب والجمعيات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية. أكدت مقدمة الدستور على أن الشعب الياباني وحده هو مصدر كل السلطات ولا وجود لأي سلطة تعلو سلطة الشعب، وجاء فيها: "نحن- الشعب الياباني- نرغب بالسلام الدائم إلى الأبد ونؤمن عميقاً بالمبادئ العليا التي تضبط العلاقات بين جميع الشعوب، نحن نرغب في أن نحتل موقعا مشرفا في المجموعة الدولية التي تناضل بثبات من أجل السلام العالمي، ونحن نؤمن بحق جميع شعوب العالم في العيش بسلام متحررة من كل أشكال الخوف والقهر..." بقي الإمبراطور بالوراثة الشرعية رمزا للدولة ولوحدية الشعب

الياباني، وحافظ على صلاحيات واسعة منها تسمية رئيس مجلس الوزراء بعد أن يحظى بثقة البرلمان، وتعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى، وإصدار القرارات المعللة بحل مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، وإعطاء الأوسمة الرفيعة باسم اليابان، واستقبال أعضاء السلك الدبلوماسي وغيرها، ونجح اليابانيون في مجابهة مشاريع التأديب الأميركية، ورفضوا معاقبة الشعب الياباني، وأطلقوا مجدداً الاحتكارات والتجمعات المالية والاقتصادية الكبيرة (كارينيتسو) التي لعبت الدور الأساسي في نهضة اليابان مجدداً، وفي حين طالب الأميركيون بمحاكمة مائتي ألف ياباني كمجرمي حرب، لم يتم إعدام سوى أربعة عشر قائداً، ونال أقل من ألفين منهم أحكاماً مختلفة، ثم أعيد الاعتبار لهم بعد سنوات قليلة، واستغل اليابانيون الحرب الكورية لتخفيف قبضة الأميركيين عن بلادهم، ونقلوا رماد القادة البارزين الذين أعدموا كمجرمي حرب من الفئة الأولى إلى معبد ياسوكوني Yasukuni، وهو من أبرز المعابد المقدسة لدى اليابانيين، متجاهلين احتجاج الأميركيين وحلفائهم، وقام رئيس وزراء اليابان بزيارة أضرحتهم كتقليد موروث لديهم يتمجد كبار قادتهم وإعادة التواصل بين مراحل التاريخ الياباني، وفي ذلك تأكيد واضح على خصوصية الهوية اليابانية واحتفاظ اليابانيين بتقاليدهم الموروثة.

ملاحظات ختامية: هوية يابانية مسالمة بأبعاد آسيوية لمواجهة تحديات العولمة:

في الغالب، كانت الدراسات العلمية تعالج مسألة الهوية باعتبارها نتاج الجغرافيا والتاريخ والتراث والثقافة والعادات والتقاليد المشتركة بين جماعة متجانسة داخل دولة واحدة أو منتشرة في عدة دول، وتلعب اللغة الجامعة، ونظام القيم الأخلاقية، والتقاليد الموروثة دوراً أساسياً في تحديد خصوصية كل هوية وتمييزها عن الهويات الأخرى.

لكن النظرة الشمولية للهويات الآسيوية تحتل الكثير من التأويل والتفسير بحيث باتت مسألة تحديد الهوية الآسيوية الجامعة من جهة، والهوية الخاصة بكل دولة من جهة أخرى موضوع خلاف حاد بين الباحثين، وهو خلاف إيجابي يحض الباحثين على طرح المزيد من التساؤلات المنهجية بأفق مستقبلي لتجاوز الكثير من المسلمات السائدة والموروثة حول مسألة الهوية.

طرحنا مسألة تحديد الهوية الآسيوية بين مفكري الغرب - بجناحيه الأوروبي والأميركي - من زاوية وجود كتلة بشرية ضخمة متواجدة في منطقة جنوب وشرق آسيا، يبلغ تعدادها نصف سكان العالم تقريبا. وكان ينظر إليها ككتلة بشرية خامدة، تعيش حالة مريضة من الفقر، والمرض، والامية، واستغلال أو تهمة المرأة والشباب، وغياب الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وكانت تقود ذلك الكم البشري الهائل قوى داخلية تسلطية تقوم على الوراثة، وترفض كل أنواع التحديث والحداثة وتتمسك بأشد أنواع التراتبية تخلفا وقمعا، وساعدت تلك القوى على نشر الأفيون بين الجماهير الشعبية، وتقاعست عن حمايتها إلى أن باتت جميع دولها عرضة لكل أشكال الاحتلال بسبب "قابليتها للاستعمار" وفق مقولة المفكر الإسلامي مالك بن نبي الشهيرة.

وحدها اليابان أسست لهوية جديدة بين الدول الآسيوية بعد إصلاحات الإمبراطور مايجي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فحظيت بجاذبية كبيرة في الدول الآسيوية أولاً؛ لأنها أعطت الهوية الآسيوية بُعداً مستقبلياً بعد أن حاربت الغرب بعلومه العصرية وتقنياته المتطورة، فتعلمت منه الكثير كتلميذ وضع نصب عينيه أن يتجاوز معلمه حيثما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وفرضت هويتها الآسيوية بسمات معاصرة على المستوى الكوني دون أن تنتكر لهويتها الآسيوية الموروثة، واستفادت الصين، والهند، ودول النمر الآسيوية من مقولة الخصوصية اليابانية لتبني لها تجارب تحديث خاصة بها على قاعدة إقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة التي أسست لها اليابان في نهضتها الأولى، ولم تنتكر لها في نهضتها الثانية المستمرة منذ أواسط القرن العشرين. لذلك تبدو الهويات الآسيوية متنوعة بتنوع التركيبة السكانية والمشكلات البنيوية لدولها بحيث يصبح التعميم في هذا المجال ضرباً من الكسل الفكري السائد في النظرة الشمولية إلى الدول الآسيوية وتجارب التحديث فيها، وهي نظرة تفتقر إلى العقلانية الثقافية؛ لأن مشكلات الهوية معقدة جداً وذات خصوصيات واضحة. فهي تختلف في الصين بصورة جذرية عما هي عليه في الهند، واليابان، وكوريا، وتايلاند، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وفيتنام، وسنغافورة، وغيرها من الدول الآسيوية.

مع ذلك، يمكن التأكيد على وجود نوع من السمات المشتركة بين الهويات الآسيوية التي تبلورت عبر نماذج متنوعة من التحديث الناجح في عصر العولمة، وهي تؤكد على الطابع المشترك لتجارب التحديث الآسيوية انطلاقاً من خصوصية هوياتها وثقافتها وقيمها الموروثة، تمحورت السمات الآسيوية المشتركة في إطار منظومة القيم الثقافية الموروثة من جهة، ومنظومة القيم الثقافية المكتسبة في عصر العولمة من جهة أخرى، وتأسست على قاعدة صلبة من الإصلاحات الداخلية المستمرة والطويلة الأمد، وأبرزها:

- نشر التعليم على نطاق واسع والتركيز على العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة.
- إرسال البعثات الثقافية والفنية إلى مراكز التحديث الغربية للاستفادة منها وليس لتقليدها.
- دور مجموعات الصفوة أو النخب الثقافية ذات الموقع المتقدم في الإدارات الآسيوية.
- احترام التراتبية داخل المجتمعات الآسيوية وفق التقاليد الموروثة.
- الحرص الشديد على إقامة التوازن بين الأصالة والمعاصرة.
- إعطاء الأولوية للأمن الاقتصادي والاستفادة العقلانية من الموارد الطبيعية المتوفرة.
- اعتماد الإصلاح الزراعي كركيزة أساسية للتحديث والتنمية المستدامة.
- تطوير المدن بصفقتها الحاضن الأساسي للتنمية المستدامة والمولدة للقيم الجديدة.
- رفع مستوى المعيشة لدى جميع شرائح المجتمع وفي جميع المناطق دون استثناء.

- اتخاذ قرارات التغيير والإصلاح وتنفيذها عبر إدارة ذات كفاءة عالية لحماية النهضة.

- العمل على بناء الوحدة الآسيوية على أسس متدرجة وبصورة سلمية.

- عدم اللجوء إلى العنف في حل المشكلات المزمّنة داخل الدول الآسيوية وفيما بينها.

- الاعتقاد الراسخ بأن القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا آسيويا بامتياز.

- العمل على بناء عولمة أكثر إنسانية بالاستناد إلى القيم الإيجابية, خاصة الآسيوية منها.

أخيرا, تعتبر اليابان من البلدان الآسيوية المثيرة للاهتمام بخصوصيتها بعد نجاحها في بناء النهضة الآسيوية الأولى والمستمرة منذ قرن ونصف القرن، فكانت الدولة الوحيدة التي أقامت تجربة تحديث ناجحة خارج مقولات التحديث الغربية، ونجحت في الحد من سلبيات الاحتلال الأميركي لليابان بالتعاون مع الأميركيين أنفسهم، وقد وضعت القيادتان الأميركية واليابانية استراتيجية طويلة الأمد لنزع روح الانتقام من نفوس الأميركيين إثر معركة بيرل هاربر التي اعتبروها طعنة يابانية غادرة بأسطولهم البحري هناك, ونزع روح الانتقام من نفوس اليابانيين إثر إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، والتي اعتبرها اليابانيون جريمة بشعة ضد الإنسانية جمعا، فتعاون الإمبراطور هيوهيتو مع الجنرال ماك آرثر بصدق على تحويل روح العداة المستحکم في نفوس الأميركيين واليابانيين إلى نوع من التعاون الإيجابي المستمر منذ أكثر من نصف قرن، فلم يطلق اليابانيون رصاصة واحدة ضد الأميركيين الذين حكموا اليابان, وحاولوا تغيير الكتابة من الحرف الصيني أو "الكانجي" إلى الحرف اللاتيني أو "الرومنجي"، كما حاولوا إدخال تعديلات مهمة في نظام التعليم, وفي ذهنية اليابانيين المفعمة بروح العداة لتقاليد الغرب التي تتنافى مع تقاليد اليابان. وبعد تهدئة روح الانتقام لدى الجانبين, تحولت اليابان من عدو شرس للأميركيين إلى صديق حميم، فبنى الجانبان استراتيجية مشتركة في جنوب شرق آسيا؛ لخدمة المصالح العليا لليابان والولايات المتحدة في آن واحد، واعتبر رئيس وزراء اليابان آنذاك يوشيدا أن حرب كوريا كانت بمثابة هدية السماء إلى اليابان. أثر اليابانيون استخدام أسلوب الإدانة لكل الأعمال غير الإنسانية, مهما كانت جنسية مرتكبيها، وبات ال جيش الياباني غير مؤهل للقيام بأعمال عدوانية ضد الآخرين. فهو لا- يتمتع بمواصفات الجيش النظامي التقليدي, ولا يمكن وصفه بالمؤسسة العسكرية المعروفة في الدول الأخرى، وبموجب دستور اليابان السلمي, يحظر عليه امتلاك أسلحة دمار شامل أو أسلحة هجومية, أو المشاركة في أعمال عسكرية خارج اليابان.

ختاما, عمل اليابانيون على كبح النزعة العسكرية في بلادهم حتى لا تكرر مأساة هيروشيما وناغازاكي، وتعلموا الكثير من دروس تلك المأساة ومثيلاتها في التاريخ المعاصر، وعملوا على نزع روح الانتقام من نفوسهم, ورفضوا المبدأ القائل بحل النزاعات الدولية من طريق الحرب. وأقاموا نصباً رائعا يجسد الطفولة, كتبت في أسفله العبارة التالية: "نحن نصرخ ونصلي من أجل السلام: أطفال هيروشيما". ولوحة ثانية

كتب عليها: "ناموا بسلام؛ لأننا لن نكرر الخطأ"، ولوحة ثالثة كتب عليها: "سيعمل الشعب الياباني ويصلي من أجل سلام دائم في العالم"، واستوعب اليابانيون جيدا مخاطر وضع التحديث في خدمة النزعة العسكرية، فنددوا أولا بالعسكر تاريا اليابانية التي أنزلت الدمار والخراب بالشعوب المجاورة، واستدرجت دمارا مشابهها على اليابان واليابانيين، وهم يخوضون معركة ديمقراطية قاسية داخل البرلمان الياباني لمنع تعديل الدستور السلمي، أو مشاركة قوات يابانية خارج إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبنوا هوية آسيوية مسالمة لمنع تجدد النزعة العسكرية اليابانية، وهي خصوصية متميزة تفتقدها معظم تجارب التحديث الأميركية والأوروبية، فباتت تجربة التحديث اليابانية نموذجا يحتذى لكثير من تجارب التحديث الراهنة، وهي أكثر جاذبية من تجارب التحديث الغربية التي تعيش اليوم مأزقا بنيويا يصعب الخروج منه بسبب تنكرها للقيم التي بشرت به في عصر الأنوار، وإصرارها على فرض ثقافة كونية واحدة ذات طابع استهلاكي، ولا تعير الاهتمام الكافي بالقيم الثقافية الموروثة على المستوى الكوني.

الحواشي:

(* باحث و أكاديمي من لبنان.